

Document: EB 2012/107/R.32/Add.4  
Agenda: 14(c)  
Date: 11 December 2012  
Distribution: Public  
Original: English

A



تمكين السكان الريفيين الفقراء  
من التغلب على الفقر

## رأي قانوني بشأن سلطة المجلس التنفيذي فيما يتصل بمدى ملاءمة إطار الرقابة الداخلية لاستثمارات الصندوق

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

**Deirdre McGrenra**

مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2374  
البريد الإلكتروني: [gb\\_office@ifad.org](mailto:gb_office@ifad.org)

**Rutzel Martha**

المستشار العام  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2457  
البريد الإلكتروني: [r.martha@ifad.org](mailto:r.martha@ifad.org)

المجلس التنفيذي - الدورة السابعة بعد المائة  
روما، 12-13 ديسمبر/كانون الأول 2012

للعلم

## رأي قانوني بشأن سلطة المجلس التنفيذي فيما يتصل بمدى ملاءمة إطار الرقابة الداخلية لاستثمارات الصندوق

أعد هذا الرأي رداً على السؤال الذي طرح خلال الاجتماع الخامس والعشرين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات الذي عقد يوم الاثنين الموافق 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2012 بشأن إطار الرقابة الداخلية لاستثمارات الصندوق الذي وضعه رئيس الصندوق، ودور المجلس التنفيذي في تقييم مدى ملاءمته.

ووفقاً للسلطات المخولة لرئيس الصندوق بموجب البند 8(د) من المادة 6 من اتفاقية إنشاء الصندوق، يكون رئيس الصندوق مسؤولاً عن تسيير أعمال الصندوق وتنظيم هيئة موظفيه، وذلك بتوجيه من مجلس المحافظين والمجلس التنفيذي. ويحدد رئيس الصندوق في أثناء اضطلاعها بتلك المسؤولية الهيكل الداخلي للصندوق.

وفيما يخص إطار الرقابة الداخلية لإدارة تمويل الصندوق، خاصة ما يتعلق باستثمارات الأموال النقدية التي لا تدعو الحاجة إليها عاجلاً في عمليات الصندوق أو نفقاته الإدارية، يتصرف رئيس الصندوق بموجب اللوائح المالية للصندوق التي وضعها مجلس المحافظين في دورته الأولى في عام 1977 وعدلها آخر مرة في دورته الخامسة والثلاثين في عام 2012. وتتص اللائحة الثامنة من تلك اللوائح المالية المذكورة على ما يلي:

"عند استثمار موارد الصندوق سيرا على رئيس الصندوق أقصى اعتبارات الأمن والسيولة، وفي إطار هذه الضوابط، ورهنا ببيان السياسة الذي يضعه المجلس التنفيذي، سيسعى الرئيس للحصول على أكبر عائد ممكن دون الدخول في المضاربة."

وعلاوة على ذلك، تتص اللائحة الرابعة عشرة على أن يضع رئيس الصندوق القواعد والإجراءات والخطوط التوجيهية اللازمة لتنفيذ اللوائح المالية لضمان الإدارة المالية الفعالة للصندوق.

وفي إطار ممارسة الرئيس السلطات الممنوحة له بموجب اتفاقية إنشاء الصندوق واللوائح المالية، يضع الرئيس إطاراً للرقابة الداخلية على استثمارات الصندوق بما لا يتعارض مع أحكام الوثائق القانونية الأساسية للصندوق. ويعرض الإطار على المجلس التنفيذي مشفوعاً ببيان سياسة الاستثمار وذلك في الدورة الأخيرة من كل سنة حتى يكون المجلس على علم بطريقة معالجة ملاءمة الإطار.

ويجب اعتبار كل ما يعرب عنه المجلس التنفيذي من شواغل بشأن ملاءمة إطار الرقابة الداخلية توجيهاً منه لرئيس الصندوق بموجب البند 8(د) من المادة 6 من اتفاقية إنشاء الصندوق لاتخاذ ما يلزم من تغييرات وفقاً للمشورة المقدمة.